اختتام الاجتماع الدوري الـ (12) لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية .. شخصيات مشاركة في الاجتماع تؤكد لـ (14 أكتوبر)

ضرورة توحيد المفاهيم الدستورية وتفعيل نشاط الإتحاد لا يخدم العدالة الدستورية

اختلاف الأنظمة العربية والسياسية يعيق توحيد الدساتير العربية

اختتمت بالعاصمة صنعاء أمس فعاليات الإجتماع الدوري الـ (12) لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية والملتقى العلمي الخامس اللذين خرجا بجملة من القرارات والتوصيات التي من شأنها تطوير أداء وآليات عمل الاتحاد العربي وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في الاتحاد .

بالإضافة إلى بعض القرارات الهامة التي من شـأنها أن تحقيق إجـراءات المحاكمة العادلة وفقاً للعدالة الدستورية.

استطلاع / سلطان قطران تصوير /توفيق العبسي :

هذا وقد واصل المشاركون صباح يوم أمس متابعة إجتماعهم الذي قدمت فيه عدداً من أوراق العمل الهامة من رؤساء الوفود العربية أو من يمثلهم .

"14أكتوبر" أرتأت أن تستطلع أجندة هذا الإجتماع والملتقى العلمي والقانوني والدستوري من خلال بعض الشخصيات القضائية المشاركة وكانت الحصيلة التالية :

النصوص المناسبة للدساتير

أشار المستشار خالد سالم – رئيس المحكمة الكلية بالكويت – عضو المحكمة الدستورية ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الكويتي إلى أن أبرز ما تطرق إليه الإجتماع هو الضمانات الدستورية للمحاكمة العادلة والذي قدمت فيه عدد من الأوراق الهامة من الدول المشاركة .

وأوضح بأنه من غير الممكن توحيد الدساتير العربية لأن مواد الدستور تعتمد على نظام الدولة والحكم فيها ، ولكن هناك إمكانية في تقريب القوانين العادية ، أما بالنسبة لتقديم دعـوى في بعض قانونية الدساتير فقال" أنه يوجد نظامان في النظر في الدعوى عبر مجالس دستورية ومحاكم دستورية الملحقة والتي تتمثل في المحاكم ، كما يوجد في مصر والكويت بوجود رقابة لاحقة على دستورية القوانين واللوائح

أما في تونس وبعض الدول الأجنبية يوجد فيها رقابة مسبقة ، وأول ما يوضع التشريع يمر على ما يسمى بالمجلس الدستوري لدراسة النصوص القانونية التي تتناسب مع الدستور ورفض المواد التي لا تتناسب مع الدستور وتعاد للجهة التشريعية التي وضعت القانون .

وتابع قائلاً" كنا نتمنى مشاركة بعض الدول الأوربية لكي نطلع على الفكر الأوربي ونقف عند الأفكار المتفق عليها ما بين العرب والأوربيين، وخاصة وأن الأوربيين قد سبقونا في المجالات الدستورية مع ضرورة إلا يستهان بالفكر العربي كونه لدينا علماء ومفكرين وأساتذة أجلاء في هذا المجال ولهم باع طويل وكبير في المجال الدستوري والقانوني ، وبشهادة من الأوربيون أنفسهم.

توحيد الآفاق التشريعية والدستورية

أما الأخت المستشارة تهاني الجبالي – نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا في مصر وأول قاضية مصريه فتحدثت قائلة " أن الإجتماع ناقش مسائل هامة تتعلق بتطوير اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية وتطوير آليات عمله ، وبعض الأنشطة الدولية ومنها مؤتمر سيادة القانون في الدولة .

وأشـارت إلى أن الملتقى العلمي الخامس قد ناقش ضمانات المحاكمة العادلة وهـي التي تخص الإنتهاكات التي تحدث في العالم بحقوق المتهم والذي يحتاج للحماية ، وخاصة في انتهاك القانون الدولي والقانون الإنساني مثل ما يحدث في المعتقلات السياسية ومعتقل أبـو غريب وجوانتاناموا ، وتحت ما يسمى بالحرب على الإرهاب والتي يحدث هناك فيها انتهاك حقوق المتهم في المحاكمة.

وأوضحت تهاني بأنه يوجد قضايا شائكة وتتصل بإستقلال القضاء في العالم ومنطقتنا العربية بضمانات في حالات الطوارئ والأحكام العرفية.

وعبرت عن أملها في أن تنضم كل الأقطار العربية في هذا الإتحاد القضائي الدستوري وذلك لأهمية الإتحاد الإقليمية في ضمان الحد الأدنى في توحيد الآفاق التشريعية والدستورية وتوحيد المفاهيم العربية ، ومواجهه التحديات التي تواجه أنظمتنا العربية .

وشددت على ضرورة احترام المؤسسات العربية الموجودة على المستوى القومي والتي من شأنها خدمة العرب .

ولفتت إلى وجود إختلاف في بعض القوانين العربية والدساتير العربية بسبب إختلاف الأنظمة العربية والسياسية والتي نحن بحاجة ماسة إلى توحيد المفاهيم والضمانات والمصطلحات القانونية وتبادل الخبرات العربية فيما بينها البين عبر اجتماعات اتحاد المحاكم الـدوريـة بشكل تبادل الأحكام الهامة التي تصدر عن المحاكم والمجالس الدستورية العربية المختلفة إلى جانب تبادل المعلومات في الأفكار والمبادئ التي تعمل على تطوير ضمين لحماية الحقوق الدستورية في المنطقة العربية

ودعت القاضية المصرية الدول العربية إلى سرعة الانضمام لمحكمة العدل العربية وأن يشاركوا فيها وينضموا للإتفاقية ويعملوا على تنفيذ حراك آلياتها التي بسبب عدم وجود الدول العربية فيها أدى إلى غياب وجودهم في آليات المحكمة الجنائية الدولية والتي أدت في النهاية إلى وجود القضاة العرب خارج التأثير .

منوهة الى أنه من المؤسف وجود دولتين عربيتين موقعة على ميثاق المحكمة وبالتالي فهناك غياب تام في المجموعة القانونية العربية.

■ خالد سالم

■ جناني بوكيتشيو

■ تهاني الجبالي

■ أحمد عمر بامطرف

ترقب الحدث العالمي

فيما يؤكد جناني بوكيتشيو (Giani Buquichio) الأمين العام لمؤتمر المفوضية الأوربية لممارسة الديمقراطية عبر القانون: أن اتفاقية فينيسيا تضيف للمحاكم العربية واتحادها الخيرة المكتسبة بين العالم العربي المتخصص بالشئون القانونية والعالم الأوروبي .

وقال " نحن هنا في اجتماعنا في اليمن ندرس بعضنا البعض ، ونفهم بعضنا الآخر ولذا فالاتفاقية المبرمة بين مؤتمر فينيسيا وبين الإتحاد العربي لمجالس ومحاكم الدول العربية يركز على التعاون في المجالات القانونية ، فعلى سبيل المثال قبل أسابيع كنا في فلسطين ، وكانت هناك ندوة مشتركة ما بين وزارة العدل الفلسطينية ومؤتمر فينيسيا بصدد تأسيس محكمة دستورية في فلسطين ، وقبل أسبوعين كنا في الجزائر وحضرنا ندوة بخصوص " ترجمة وتأويل الدستور " .واليوم نحن هنا في اليمن، ونحن مسرورون بالتعاون القائم بيننا وبين المحاكم العربية بصدد الأمور القانونية مع الزملاء القانونين.

وأشار إلى أنه سيعقد في يناير 2009م القادم مؤتمر عالمي في جنوب أفريقيا والذي ستشارك فيه كافة المجالس والمحاكم العربية الدستورية في هذا الحدث العالمي لمناقشة العدالة الدستورية.

الرقابة الدستورية

من جانبه أشار القاضي أحمد عمر بامطرف – رئيس المكتب الفني بالمحكمة العليا ونائب رئيس المحكمة العليا إلى أن اليمن ممثلة بالمحكمة العليا هي أحدى المحاكم المؤسسة لإتحاد المحاكم العليا بين (12) محكمة عليا ومجلس دستوري عربي وغايته خلق روابط بين المحاكم العربية الدستورية ومن أجل تعميق مفاهيم الرقابة الدستورية على القوانين وترسيخ دورها في حماية الحقوق والحريات العامة في الوطن العربي .

وأوضح بأن القضاء اليمني أعطى لنوعية القضاء خصوصيته في المحكمة العليا كدائرة دستورية صلاحيات أوسع كأنها تنظر في القوانين واللوائح والأنظمة وليس في دستورية القوانين فقط.

وبين بأن هذا له مجال أوسع للرقابة الدستورية التي إما تكون عن طريق الدعوى الأصلية التي ترفع مباشرة للدائرة الدستورية بالمحكمة العليا أو عن طريق دفع يثار في محكمة ابتدائية في إطار دعوى منظورة أمامها ، وقدم دفع بدعم دستورية قانون تريد المحكمة تطبيقه أو يدفع أحد الأطراف الدعوى بعدم دستورية هذا القرار والقانون وبالتالي تحيل المحكمة الابتدائية هذه الدعوى مباشرة إلى الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا للنظر فيها .

تعرف على أنشطة المركز الثقافي الفرنسي بعدن

شائف يطلع على المشاريع المقرر إقامتها من قبل المجموعة الصينية للمقاولات

عدن/ وداد شبيلي - تصوير/ محمد عوض :

اطلـع الاخ عبـد الكريـم شـائف ، الأميـن العام للمجلـس المحلي بمحافظة عدن على المشـاريع المزمع إقامتها فـي المحافظة خلال العام المقبل 2009م مـن قبـل مجموعـة الشـركات الصينية للمقاولات بالتعاون مع شركة(إنما) العقارية والتي تتضمن أبراج ومجمعات تجارية ومدينة سكنية.

جرى ذلك خلال لقاء الأمين العام لمحلي عدن امس وفد الشركة الصينية للمقاولات برئاسة السيد جيانغ ليانغ ، حيث قدموا له شرحا عن مختلف أعمال الشركة المتخصصة في مجال أعمال البنية التحتية وإعـداد التصاميم المعمارية والإنشائية.

ورحـب شـائـف بمثل هذه الاسـتـثـمـارات الـتـي تخدم عملية التنمية وتوفر العديد من فرص العمل، موضحا ان قانون الاستثمار اليمني يقدم الكثير من المزايا والتسهيلات لمختلف المشاريع الاستثمارية الجادة ، مؤكدا انها ستحظى بـتـعـاون وتشجيع السلطة المحلية بمحافظة عدن لتذليل أية صعوبات تواجهها.

من جانبه ثمن رئيس الوفد الصيني المستوى المتطور لعلاقات الصداقة والتعاون بين اليمن والصين في شتى المجال الاقتصادي والتبادل التجاري ، مشيدا بما لمسه من جهود لتحقيق النهوض والتطور التنموي في محافظة عدن.

من جهة أخرى التقى الأمين العام لمحلي عـدن في وقت لاحـق مـن يـوم امـس السيد جويل شيل ذو لبخيت مدير المركز الثقافي الفرنسي بصنعاء والسيدة كاتيا برندل ، المديرة الجديدة للمركز بعدن.

وتـم في اللقاء استعراض مختلف جـوانـب الانشطة والبرامج الثقافية التي ينفذها المركز الثقافي الفرنسي بصنعاء وفرعه بمدينة عدن ومـا يـقـدمـانـه مـن خـدمـات للمواطنين اليمنيين وخاصة في مجال تعلم اللغة الفرنسية وإقامة الدورات التدريبية في مختلف المجالات الإبداعية.

ورحب شائف بالسيدة كاتيا برندل ، مهنئاً إياها بتحمل مسؤولية المركز الثقافي الفرنسي بعدن ، مؤكداً حرص قـيـادة المحافظة على دعم المركز وتذليل أية صعوبات تـواجـه سير عمله ، مشيداً بالعلاقات الثنائية المتميزة بين اليمن وفرنسا في مختلف المجالات و خاصة في المجال الثقافي وتأهيل وتدريب قوات خفر السواحل اليمنية.

من جانبه اثنى السيد جويل ، على التعاون والدعم المقدم من قيادة محافظة عدن لنشاط المركز الثقافي الفرنسي بعدن ، موضحا ان المركز الثقافي لديه العديد من الأنشطة والبرامج الثقافية التي سيقيمها بمدينة عدن بالتعاون مع معهد الفنون الجميلة وذلك خلال شهر مارس من العام المقبل2009 .

مدير فرع بنك اليمن الدولي في باب اليمن :

الفرع يشهد نقلة نوعية واستطاع تقديم خدمات متميزة

نوجه الدعوة الصادقة لجميع المستثمرين إلى الاستثمار في اليمن

أكد الأخ/ شهاب محمد مقبل غثيم مدير فرع بنك اليمن الدولي في باب اليمن أن فرع البنك قد شـهد نقلة نوعية من جميع النواحي والخدمات والشـبكات الآلية وغير ذلك من خدمات البنك المتميـزة أكثر مما كان عليه في السابق.

جاء ذلـك أثناء زيارة صحيفة (14 اكتوبر) لفـرع البنك ولقائها بمدير فرع لبنك .. فالى مادار في اللقاء :

لقاء/ عادل محمد الحفاشي

ماذا عن برنامج القروض التي يقدمها بنك اليمن الدولي؟

برنامجنا يهدف إلى تمكين الموظفين من الحصول على قروض دون مخاطر على الشركة والفوائد التي سوف يحصل عليها الأفراد تتمثل في:

1) برنامج دفع الرواتب:

حيث يمنح كل مشترك نظام دفع الرواتب مسجل فيه اسم الموظف، رقم حسابه، وصافي راتبه ويمكن عمل التعديلات الشهرية حسب الحاجة وعند تقديم النظام نهاية كل شهر أو في أي وقت سوف تقيد رواتب موظفي الشركة أو أن يُرفق شيك بإجمالي المبلغ في اليمن.

2) الصراف الآلي في بنك اليمن الدولي (ATM)

كل موظف سوف يمنح بطاقة الصراف الآلي ليتمكن من السحب عبر الصراف الآلي المنتشرة بكثافة في جميع أنحاء اليمن ويوجد حالياً 35 آلة موزعة في أمانة العاصمة وبعض المحافظات وبإمكان أي موظف الحصول على بطاقة فيزا كارد الكترون، وأمريكان اكسبرس ليتمكن من السحب بتلك البطاقة داخل أو خارج اليمن.

3) نظام POS:

أي أن بطاقات الصراف الآلي "بنك اليمن الدولي" والبطاقات المختلفة بإمكان الجميع استخدامها في نقاط البيع في اليمن وبطاقات فيزا كارد وكريدت كاده داخل وخارج اليمن.

4) البنك الناطق ويقدم :

أ) خدمة العملاء.

ج) آخر 5 حركات تمت في الحساب.

د) تسديد فواتير الخدمات العامة.

هـ) طلب دفتر الشيكات.

و) تغير الرقم السري الخاص بالدخول إلى الخدمة.

ز) تغيير الرقم السري الخاص بالعملية المالية.

ح) تحويل من حساب لنفس العميل وبذات العملة.

وبعد الإقرار من الطرفين بكامل أهليتهما القانونية لإبرام هذا التصرف القانوني تم الاتفاق على ما يلي:

1) يقوم الطرف الأول بفتح حسابات لموظفي الطرف الثاني إضافة إلى تسليمهم بطائق صراف آلي مجاناً ولا يتحمل الطرف الثاني أي عمولات مقابل ذلك.

2) يقوم الطرف الثاني بتوريد رواتب ومستحقات موظفيه إلى حساباتهم لدى الطرف الأول شهرياً وبصورة منتظمة.

3) يقوم الطرف الأول بصرف رواتب ومستحقات الطرف الثاني بمجرد استلامه الشيك مع القرص الذي يوضح فيه أرقام حسابات موظفيه إضافة إلى رواتب ومستحقات كل موظف نهاية كل شهر ميلادي ويتم تحديد تاريخ الصرف حسب طلب الطرف الثاني.

4) يمنح الطرف موظفي الطرف الثاني خدمات مميزة وهي كالتالي:

أ) زيادة درجة الدقة:

باستخدام البرنامج وكل ما سوف تعملونه هو إرسال البرنامج الخاص بالرواتب بعد إدخال مواقع الرواتب وسوف تفيد في حسابات الموظفين في خلال خمس دقائق في جميع فروعنا في اليمن بكل دقة بدون أخطاء.

ب) توفير الوقت والمال:

سوف لن تشاهد بعد الآن ازدحام الموظفين عند أمناء الصناديق في مقر العمل كما سوف لن تكون هناك عجوزات في النقد عند أمناء الصناديق.

ج) زيادة درجة الكفاءة:

سوف لن يضيع موظفكم أي وقت في استلام راتبه أثناء الدوام.

- توفير وقت ومال أمناء الصناديق من الذهاب إلى البنوك لاستلام الرواتب وصرفها.

- رفع درجة الانتاجية في العمل.

- أمانة وسرية.

- سوف نقلل المخاطر المختلف من نقل الأموال وكشف رواتب الموظفين عند التوقيع على مسيرات الرواتب السرية التامة عند دفع الرواتب.

برامج وتوجهات وهدف واحد من بنك اليمن الدولي

هناك توجهات صادقة وملموسة على مستوى الفرع وباقي الفروع ماذا عن توجهاتكم في الفرع من ناحية؟

1) برنامج القروض الحسنة.

2) حفظ الامانات.

3) الودائع الآجلة.

بالنسبة لبرنامج القروض الحسنة وحفظ الأمانات والودائع الآجلة أريد أن أوضح للمتعامل والذي يريد الانضمام إلى هذه الخدمات المتميزة وهي:

1) برنامج القروض الحسنة كما يلي:

مميزات هذا البرنامج وعبر بنك اليمن الدولي ومنها الفرع سيتيح البرنامج للموظف بدائل حقيقية ومـتـعـددة فـي مـا يتعلق بالتالي منح قروض حسنة بـدون فوائد بقيمة راتب 6-4 أشهر الخصم المباشر من حساب الموظف بدلاً من الشيكات لسداد الأقساط الشهرية اختيار فترات سداد تمتد من 6 أشهر إلى سنة الخ.

حفظ الأمانات

وتتيح خزينة حفظ الأمانات التي يوفرها لك بنك اليمن الدولي كما في فرع باب اليمن المزايا والفوائد التالية:

ر سوم سنوية رمزية لاتضاهي براحة البال في حفظ مقتنياتك الثمينة توفر لك مكاناً آمناً وخاصاً لحماية مقتنياتك متعددة الاحجام مع حرية اختيار راحة البال بثمن قليل.

الودائع الآجلة

إن الاستثمار في حساب الودائع الآجلة في بنك اليمن الدولي ومنها فرعنا يؤمن عائداً ثابتاً مضموناً لفترة زمنية معلومة وتكون أموال المتعامل في متناول يده ويمكنك سحب ودائعه قبل موعد الاستحقاق وبعد احتساب رسوم محددة لذلك.

فترات مناسبة لربط الوديعة

1) فترات قصيرة من أسبوع إلى ثلاثة أسابيع.

2) فترة طويلة من ستة أشهر إلى سنة أو أكثر.

ماهي أبرز النجاحات التي حققها فرع بنك باب اليمن الدولي؟

أبرز النجاحات هي الشيكات والخدمات الآلية أكثر من "32" خدمة وأيضاً أهم النجاحات هي رضاء الجمهور المتعامل معنا ويوماً عن يوم يزيد عدد لمتعاملين معنا في جميع المجالات التي يقدمها البنك ونستطيع القول أننا حققنا تميزاً ونقلة بالنسبة لفرعنا أفضل مما كان عليه في السابق هذا التوجه عكس روح لعطاء وهذا النجاح كله طبعاً هو بفضل الله سبحانه وتعالى أولا ثم نوجه بالشكر لهذا النجاح للأخ أحمد ثابت العبسي المدير العام للبنك الدولي.

هل من كلمة أخيرة تريد توجيهها من خلال صحيفة 14 أكتوبر؟

أتوجه بالشكر الجزيل إلى القلم الرائع والحر صاحب الكلمة الصادقة الأستاذ القدير/ أحمد محمد الحبيشي رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير على الجهود التي يبذلها لرقي وتقدم صحيفة "14 أكتوبر" ونستطيع القول أن صحيفة 14 أكتوبر قد شهدت نقلة نوعية في جميع جوانبها وتغطيتها الإعلامية المتميزة التي عكست روح العطاء ومن جميع وأسرة التحرير وفعلاً استطاعت صحيفة 14 أكتوبر أن تتربع في قلوب كل اليمنيين الشرفاء داخل الوطن وخارجه فمزيداً من التقدم والازدهار.